التفسير صنعة

يختلف العراقيون كثيراً ولعلهم أكثر الشعوب ولعاً بالاختلاف. فالعراقيون لا يتفقون بسهولة وبخاصة في ما يتعلق بشؤونهم المحلية والوطنية. ويبلغ بهم الاختلاف حد أنّهم لا يتفقون على تفسير قضايا واضحة تكاد تؤخذ كمسلمات. هذا ما يحصل غالباً. ولكنّ الاختلاف على المستوى الشعبي قد لا يمثل خطراً جدياً لأنّه من قبيل الاختلاف الذي تسهل معالجته بالحوار والتداول أو التعبير عن الرأي عبر وسائط متنوعة للتواصل وسماع وجهات النظر المتعددة والمتنوعة. يكمن الإشكال عندما يحدث الاختلاف على مستوى جماعات سياسية معنية بالأمر أو هكذا تعتبر نفسها.

□ د. لاهاي عبد الحسين

لعلّ أحدث ما تمّ الاختلاف عليه تفسير المرامي الحقيقية لخطبة المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة بتاريخ ١٥ كانون أول الجاري والتي سمّيت أيضاً "خطبة النصر". وهذا ما أدى إلى إحداث ضجة فيما وجهت المرجعية الدينية به مما وضع خطبة النصر في زحمة تفسيرات تقادمت عليها من هنا وهناك. ولو كان التفسير كلمة لهان الأمر، ولكنّ التفسير فكرة ومعنى يُراد لها أنْ تكون سياسية تعبّر عن موقف ورؤية ومصلحة وطنية وشعبية. فعلى الرغم من وضوح الخطبة وتسلسلها في ما يتعلق بالتوجهات المستقبلية للبلاد والتي تضمنت من بين ما تضمنت الدعوة إلى تعزيز سلطة الدولة وفرض القانون والمحافظة على المكانة العالية للحشد الشعبي من خلال عدم استغلال اسمه وزجّه في أي تيار أو حزب سياسي لتحقيق مآرب سياسية والحث على مواجهة الفساد بقوة وحزم ووضع سياسات عملية ذات طبيعة إجرائية، إلا أنّ المفسرين لخطبة المرجعية الدينية خرجوا يميناً ويساراً ليفصح كل طرف عما يراه وليس ما تراه المرجعية بصورة كلية وجامعة وليس انتقائية ومجتزأة.

وفيما أبرقت قنوات تلفزيونية إخبارية دولية مهمة تتمتع بكفاءات مهنية عالية تهتم بضبط الخبر ودقته وتتحقق من مصداقيته كما حدث في القناة الفرنسية والـ BBC اللتين أبرزتا دعوة المرجعية الدينية إلى احتكار السلاح من قبل الدولة واستيعاب المقاتلين ضمن الأجهزة الرسمية العسكرية والتوجيه بعدم السماح لاستغلال الحشد الشعبي لأغراض سياسية والدعوة إلى محاربة الفساد المالي والإداري، ظهر من يخطّئ هذه القنوات ويتبرع بتقديم التصحيحات لها ليس لأنّه أدق أو أكثر فهماً منها وإنّما لأنّه يتنافس لتقديم ما يراه لا ما تراه المرجعية الدينية.

وتباين هؤلاء بين من رأى أنّ المرجعية الدينية تدعم مشروع بناء "الدولة المدنية" وهو ما يعد إلزاماً للحكومة والقوى السياسية لتعزيز هذا المسار والحيلولة دون الالتفاف عليها كما صرح بذلك النائب محمد الكربولي رئيس كتلة الحل النيابية. فيما صرّح السيد هادي العامري أمين عام منظمة بدر في احتفالية النصر التي أقامتها المنظمة في كربلاء بُعيد الخطبة أنّه "لولا فصائل المقاومة الإسلامية وفتوى الجهاد الكفائي للمرجعية الدينية ودعم الجمهورية الإسلامية لما تكلل هذا النصر بالعظمة". وجاء في منشور للسيد المالكي نشر على مواقع التواصل الاجتماعي بعد يومين من إلقاء الخطبة: أنّ المرجعية الدينية "حسمت الجدال حول دور الحشد الشعبي وسلاحه وإدامة وجوده وبقائه تحت إشراف الدولة". ورحب المكتب الإعلامي لمجلس رئاسة الوزراء بالخطبة مؤكداً أهمية عدم استغلال المتطوعين والمقاتلين في الحشد الشعبي سياسياً، وإنّ الحكومة تعمل على تنظيم استيعاب المتطوعين فيه وفق السياقات القانونية للدولة ورعاية شؤون المقاتلين وعوائلهم وجرحاهم والمصابين منهم. يذكر أنّ الأطراف المشار إليها، اختارت ما تراه مناسباً ومعززاً لوجهة نظرها وليس تفسيراً للخطبة بصورة مجردة وموضوعية وبلا زيادة أو نقصان. وهذا إشكال كبير. فالانتقائية والعزل والتجزئة والتمييز تفقد الخطبة أو أي مصدر مهم آخر، الرؤية الكلية والتي تضع أساساً لكل ما ينبني عليه ويحوله بقصد أو بدون قصد إلى جزيئات يصعب لمّها أو العمل بمقتضاها.

يلاحظ في هذا المجال أنّ التفسير من وجهة النظر العلمية صنعة يتدرب عليها الطلبة ليتقنوها وتبقى موضوعاً للجدل بسبب سهولة الخروج على قواعدها نتيجة أخطاء أو تحيزات بشرية ذات طبيعة ثقافية، كما قال بذلك عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر. ولأن التفسير صنعة فليس من الجائز أنْ يدخل فيه كل راغب ومتفيقه ومصنّع للكلام. إنّه آلية وطريقة فنية معتمدة لفهم طرف آخر انطلاقاً من مسلماته النظرية والفكرية وليس مسلمات الراغب في التفسير أو الطالب له. ولو ترك الأمر للدارسين المؤهلين لأمكن معالجة الخلل بشكل من الأشكال لأنّهم أكثر إحاطة ودربة وتقنية في هذا المجال. ولكن المشكلة تكمن في الطبيعة الاجتماعية والمواقف السياسية المنحازة والانتقائية للتفسير الذي غالباً ما يعبر عن تخندقات وآراء ومواقف ومصالح جماعاتية. وهذا ما يملي حقيقة الحاجة لإيجاد منافذ سليمة للتفسير لتلافي التفريط بتوجيهات المرجعية الدينية كونها إحدى المؤسسات المهمة التي تحظى بمتابعة واهتمام شرائح اجتماعية واسعة ومتنوعة في المجتمع العراقي.

فلو اعتمدنا "التفسير" العلمي الدقيق كونه "صنعة" تقوم على قواعد الحيادية والتجرد ومنح الفرصة لتفهم الطرف الآخر موضوع الاهتمام اعتماداً على الطريقة الكلية للنظر إلى ما أنتجه بغية الإحاطة بكل جوانبه لاستطعنا إنصافه وإستقاء المنفعة منه. ولو نزعنا رداء الحزبية والجماعاتية للنظر إليه وفق قواعد المنهج العلمي كما قدمت تواً، لوجدنا أولاً أنّ ما قالته المرجعية واضح ومحدد ولا يرتبط بما نقل أو فسر عنها لتجزئته وانتقائيته. لقد أكدت خطبة الخامس عشر من كانون أول الجاري على ثلاث قضايا جوهرية ينبغي أنْ تؤخذ مجتمعة: الاستفادة من المقاتلين الذين أظهروا قدرة قتالية وكفاءة والتزام عاليين وانضباط في الأجهزة الأمنية ممن تطوعوا للعمل فيها أثناء حرب تحرير المدن؛ تجنب إقحام الحشد الشعبي حتى ولو إسماً في أي تشكيل سياسي للمحافظة على مكانته الرفيعة ودوره التاريخي والقتالي وكما جاء بالخطبة حرفياً لكي "لا يحل بهذا العنوان المقدس ما حلّ بغيره من العناوين المحترمة نتيجة الأخطاء والخطايا التي ارتكبها من أدعوها"؛ والثالث، مواجهة الفساد المالي والإداري "بخطط عملية وواقعية بعيداً عن الشكلية والاستعراضية". أفكار عملية واضحة ومحددة لمعالجة واقع الحال. المرجعية الدينية ليست في منافسة مع طرف وليست بحاجة إلى أنْ تُفسر رؤيتها الأسبوعية بطريقة الإضفاء على ما جاء فيها أو الالتقاط منها.

المرجعية الدينية في العراق مع العراق المستقل القوي والمحصن بعيداً عن أي تحالفات أو ارتباطات خارجية أو داخلية لا تنسجم في مصالحها مع مصالح الأكثرية الساحقة من العراقيين أصحاب المصلحة في نظام ديموقراطي اتحادي يضمن حقوقهم الفردية والجماعية ويدافع عنهم بعدالة. والمرجعية الدينية لذلك في غنى عن التفسيرات الكيفية والانتقائية التي يأخذ فيها كل طرف ما يعتبره كافياً ومعبّراً. إنّها مع سياسة حازمة تضع حداً لشكاوى المواطنين وتذمراتهم ليس فقط لرعاية شؤون المقاتلين والاستفادة ومن إمكاناتهم وحصر السلاح بيد الدولة. وإنّما هي أيضاً مع إعلان الثورة على منافذ الفساد المالي والإداري الذي بلغ حداً يعرض فيه حياة المواطنين إلى الخطر من خلال تدني مستوى الخدمات الأمنية والصحية والتعليمية والمعيشية بدرجات غير مسبوقة. وهي بالتأكيد لا تكتفي بالسيطرة على تداول السلاح وانتشاره دون ضوابط قانونية. بل هي مع استئصال الفساد من كل مؤسسات الدولة والمؤتمنين على إدارتها. المرجعية الدينية العليا ليست فقط مؤسسة دينية تعمل بمعزل عما يعتمل في البلاد، بل هي مؤسسة عراقية وطنية طالما ذكرت بأنّ "حب الوطن من الإيمان" ودعت إلى تطوير ثقافة المواطنة الصالحة والمحافظة على الأموال العامة. أما وقد أنجزت عملية التحرر من الإرهاب الداعشي البغيض لم يبق الا مكافأة العراقيين بالاستماع إليهم وتخليصهم من براثن الاستهانة بمقدراتهم العامة كتعبير عن الوفاء لأولئك المقاتلين الشجعان ممن رووا بدمائهم الزكية أرض الوطن في أكثر من بقعة منه من خلال الضرب على الفساد المالي والإداري بكل مستوياته وأشكاله وأينما كان.

قضية الكهرباء في العراق.. المشكلة والحلول

□ د. عدنان الجنابي

١- الفساد وسوء الإدارة
في العام ٢٠٠٣ أشرف البنك الدولي وموّل (١٤) دراسة لتقديمها إلى مؤتمر المانحين والداعمين الذي انعقد في مدريد في تشرين أول من ذلك العام، تحت عنوان ((تقارير تقديرات الحاجة – Needs Assessment Reports)). وكانت بين تلك الدراسات دراستان أعدهما مكتب استشاري كنتُ مشاركاً فيه، بالتعاون مع دار (الخطيب وعلمي) اللبنانية، وكان مكتبنا هو المكتب العراقي الوحيد الذي نجح في بلوغ معايير البنك الدولي لتلك الدراسات. والدراستان اللتان اعددناهما هما:
١- معالجة الدعم الحكومي:
- البطاقة التموينية
- الكهرباء
- المنتجات النفطية
٢- الخدمات البلدية: حجم المشكلة وسبل حلها:
- المياه الصالحة للشرب
- المجاري
وفي ما يتعلق بمشكلة الكهرباء، توصلتْ الدراسة إلى ضرورة غلق الفجوة بين العرض والطلب خلال مدة (٢-٣) سنوات، والاعتماد على الغاز المصاحب للنفط الخام والغاز الحر من المكامن الغازية المنتجة وكذلك المكتشفة ولم تدخل الإنتاج بعد، واعتبرت توفر الكهرباء المحرك الحيوي للنهوض بالاقتصاد بالإضافة إلى تطوير نوعية الحياة والرقي بها في مرحلة ما بعد التحرير.
لم تكن تقديرات الزمن المطلوب لرفع الطاقة الإنتاجية للكهرباء من خمسة آلاف ميغاواط إلى عشرة آلاف مبالغاً فيها، فتجربة تزويد محطة كهرباء أربيل (ألف ميغاواط في البداية) أثبتت إمكانية إكمال عمليات معالجة الغاز في حقل طق طق وبناء محطة كهرباء غازية، بتزامن لم يتجاوز السنتين بين التعاقد وإنتاج الكهرباء دون كلفة على الإقليم سوى قوائم تسديد شراء الكهرباء بأسعار ثابتة على شبكة الضغط العالي العمومية.
القيادات المتعاقبة على الكهرباء في بغداد منذ عام ٢٠٠٣ إلى تاريخ قريب (وقسم مهم منها مستمر لهذا اليوم) أوغلت بالفساد. ومثلها القيادات القائمة على إنتاج الغاز، فزاد إحراق الغاز باستمرار، وزادت الفجوة بين إنتاج الكهرباء والطلب عليه، وذهب رئيس مجلس الوزراء مؤخراً إلى مؤتمر باريس للتغير المناخي والتلوث وهو يصرح أن العراق يحرق الغاز منذ قرن من الزمان ويلوث بلده ويلوث العالم! ولا نعلم ما الذي منع وزير النفط ورئيس مجلس الوزراء من تنفيذ حلول عاجلة لمعالجة الغاز والاستفادة منه في إنتاج الكهرباء والاستعمالات الأخرى؟.. ما الذي تسبب في أن يستورد العراق الغاز من إيران لتزويد إحدى محطات الكهرباء الغازية ولا يوقف محرقة الغاز الأخطر في العالم؟
في مطلع العام ٢٠١١ توليتُ رئاسة لجنة النفط والطاقة البرلمانية. ومن أول الأعمال التي قامت بها اللجنة هي البحث مع وزير النفط آنذاك (رعد شلال) بشأن استثمار المعدات التي اشتراها العراق بحوالي سبعة مليارات دولار من شركتي جنراك إلكترك وسيمنز منذ العام ٢٠٠٨، وكانت لا تزال ملقاة في العراء تندثر وتتقادم، وطلبنا منه إحالة تلك المعدات إلى شركات استثمارية لتكمل نصبها من اجل إنتاج ما لا يقل عن خمسة آلاف ميغاواط. وتم وضع شروط للعطاءات على أن يشتري المستثمر المعدات بنفس الأسعار التي تم الاستيراد بها، وتشتري الوزارة بموجب مناقصة عالمية الوحدات الكهربائية من المستثمر، وكان ذلك سيجلب دخلاً للوزارة لا يقل عن خمسة مليارات دولار.
بعد ثلاثة أشهر اكتشفنا أن الوزير، بدعم من رئيس لجنة الطاقة الوزارية، قرر طرد جميع المستثمرين بحجة أن الوزارة قادرة على القيام بهذا العمل بكلفة أقل. وهكذا دخل العراق مرة أخرى في دوامة الفساد وسوء الإدارة والهدر، واستمرت الفجوة بين العرض والطلب بالتفاقم.
في تشرين أول ٢٠١٠ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٩٣) بإحالة عقود بقيمة أكثر من ستة مليارات دولار إلى أربع شركات لتجهيز العراق بمولدات تعمل بالديزل. ولم يكن بين الشركات الأربع أية شركة منتجة للديزلات! والغريب أن ذلك القرار إتخذ من أوله إلى آخره في نفس اليوم على النحو الآتي:
- لجنة العطاءات في الوزارة تجتمع وتدرس وتوافق.
- لجنة الطاقة الوزارية تجتمع وتدرس وتوافق.
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء تدرس وترفع القرار إلى مجلس الوزراء للموافقة.
- مجلس الوزراء الذي اجتمع في نفس اليوم يصادق على تخويل الوزارة التعاقد مع شركات أربع بعينها بمبلغ يفوق ستة مليارات دولار لشراء ديزلات من شركات وهمية لا تنتج شيئاً!
ومن تداعيات مهزلة شراء الديزلات أنها لا تصلح للاستعمال المستقر على الشبكة بل يتم تشغيلها، عالمياً على نطاق محدود للطوارئ فقط، علاوة على أن العراق يعاني من نقص في إنتاج الديزل بينما يتوفر فيه غاز طبيعي يتم إحراقه.
بعد فترة من توليتي رئاسة لجنة النفط والطاقة تفجّرت مجدداً مهزلة العقود الوهمية في شراء الديزلات، وتشكلت لجنة تحقيقية في مجلس النواب من لجنة النفط والطاقة ولجنة النزاهة، وتوليت برئاسة اللجنة التحقيقية التي توصلت إلى أن جميع الحلقات المتعلقة بتلك العقود الوهمية عليها شبهات فساد، من المفتش العام بالوزارة إلى نائب رئيس الوزراء ورئيس لجنة الطاقة الوزارية، مروراً بالوزير ووكلائه.
رغم كل فضائح الفساد في صفقات الديزلات وشركاتها الوهمية، أصر القائمون على قرار الطاقة شراء ديزلات بقيمة تقارب المليار دولار، ونصبت في أماكن متفرقة، تُزوّد بوقود مُستورد باهظ الكلفة يُنقل بالصهاريج على طرقات مزدحمة. ودخل الفساد على النقل والاستلام، كما دخل على الصيانة. ولا تزال هذه الوحدات تعاني من شح الوقود وسوء الإدامة، وبالتالي قلة التشغيل التي لم تتجاوز ٥٠٪ في أغلب الأحوال.
كما استمر الفساد وسوء الإدارة في عقود الصيانة والتجهيزات لمنظومات الإنتاج والنقل والتوزيع واستمرت الهوة بالإتساع بين العرض والطلب، ففي نهاية العام ٢٠١٣ بلغ الطلب على الكهرباء، بتقدير بعض الخبراء، حوالي (٢٠,٠٠٠) ميغاواط، والإنتاج الفعلي الواصل للمستهلك يتراوح بين (٥,٠٠٠- ٧,٠٠٠) ميغاواط، وشبكات النقل والتوزيع تتردى بأسرع مما تقوم به الأجهزة الفاسدة من ترقيع.
اعدت وكالة الطاقة الدولية (I.E.A.) دراسة لمنظومة الطاقة في العراق استمرت سنتين، وعرضت ببغداد في العام ٢٠١٣، وقدرت الدراسة الأضرار التي يتحملها الاقتصاد والمجتمع العراقي من عدم توفر الكهرباء بشكل منتظم بحوالي (٤٠) مليار دولار سنوياً. لا يوجد هدر وضرر وسوء إدارة بهذا الحجم في العالم أجمع.
كما قامت هيئة المستشارين بمساعدة البنك الدولي بتكليف الاستشاريين (بوز آلن Booze Allen.) لوضع ستراتيجية وطنية شاملة للطاقة (I.N.E.S.)، وأكدت الدراسة أن ضرر الاقتصاد العراقي من عدم توفر الكهرباء هو بحدود (٤٠) أربعون مليار دولار سنوياً أيضاً.

٢- الحلول
نعود بالحلول إلى ما توصلنا إليه في الدراسات التي قدّمت من خلال البنك الدولي إلى مؤتمر المانحين والداعمين في شهر تشرين أول عام ٢٠٠٣ في مدريد.
كانت توصيات الدراسة التي قمنا بها تهدف إلى الاستعمال الفوري والمباشر للغاز المصاحب لإنتاج النفط الخام والغاز الحر في الحقول الغازية المعروفة لتوفير وقود للكهرباء، والاستثمار المباشر في إنتاج الكهرباء. وفي نفس الوقت المباشرة بالجباية الشاملة والكاملة عندما يتجاوز تجهيز الكهرباء ثلاثة أرباع الطلب- أي توفير (٧,٠٠٠) ميغاواط في ٢٠٠٦، ومن ثم المضي بالتصعيد في إنتاج الطاقة بالاستثمار المباشر، والجباية الكاملة.
حدثت عدّة مستجدات منذ ذلك التاريخ، أهمها مضاعفة الطلب على الكهرباء إلى أكثر من (٢٠,٠٠٠) ميكاواط في ٢٠١٧. وكذلك الانتشار المروّع للمولدات الأهلية التي تشغل بزيت الغاز (الديزل) المستورد، وتلوثت البيئة بالانبعاثات القاتلة، وتلوث الفضاء بالصوت المدوي، وتلوث الشوارع بالعنكبوتيات من خطوط الإمداد. كل هذا بكلفة على المواطن لا تقل عن (٢-٣) مليارات دولار، وهدر للوقود الشحيح بمبلغ مقارب لهذا المبلغ مدعوماً من الدولة ومن قوت المواطن.
التغير الإيجابي هو توفر الطاقة الشمسية بكلفة مقاربة لكلفة إنتاج الكهرباء بالحراريات. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار توفر الشمس طوال السنة تقريباً، وتزامن قمة استهلاك الكهرباء في الصيف وفي النهار بالذات، فبإمكان العراق فتح مجال الاستثمار المباشر في الطاقة الشمسية أثناء النهار وبدون بطاريات أو خزن للاستهلاك الليلي، فإننا نستطيع توفير ما لا يقل عن (٢,٠٠٠) ميغاواط لدعم المنظومة الوطنية من خلال الاستثمار المباشر في الطاقة الشمسية، وبدون كلفة إضافية.
يزداد حرق الغاز مع إزدياد إنتاج النفط، ومتاح للعراق عدة حقول غازية، بما فيها حقل (عكاز) وما يجاوره بعد تحرير المنطقة الغربية.
هناك تقنيات حديثة تمكننا من المضي بإنهاء حرق الغاز بطريقين:
١- المعالجة التقليدية بعزل مكونات الغاز والاستفادة من منتجاته العرضية بما فيها السوائل الهيدروكوربونية ذات القيمة السوقية العالية، والاستفادة من بعض المكونات الأخرى في الاستعمالات المنزلية والصناعة.
٢- الاستعمال المباشر للغاز بطوربينات حديثة قادرة على تحمل حموضة الغاز الخام ومكوناته التي كانت تعتبر مسبّبة لتلف الطوربينات.
بالإضافة إلى التوسع السريع في استعمال الغاز لتوليد الكهرباء وإنهاء الحرق الملوث للعراق والعالم، فمن الضروري استثمار جميع محطات إنتاج الكهرباء الغازية في الدورة المركبة (Combined Cycle) لإنتاج ٥٠٪ إضافية من الطاقة دون الحاجة إلى وقود إضافي وذلك بالاستفادة من الحرارة الناجمة من الدورة الأولى بتشغيل دورة ثانية. ويتم كل ذلك بالاستثمار المباشر دون الحاجة إلى استثمارات من الموازنة العامة للدولة.
وصلت الطاقة الكهربائية المنتجة حالياً إلى ما يقارب ٧٠٪ من الطلب الفعلي، خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار السيطرة على الضائعات في النقل والتوزيع وإنهاء التجاوزات على الشبكة.
ينبغي أن تمضي وزارة الكهرباء بجرأة، خدمة للمصلحة العامة، نحو الجباية الشاملة للكهرباء، فما يكلف صفراً يتحول الطلب عليه إلى التبذير الفلكي، وهذه قاعدة اقتصادية معروفة، فلا ترشيد للكهرباء دون أن يكون لهذه السلعة كلفة معقولة.
وعلى العموم، ينبغي أن تكون ستراتيجية العراق الكهربائية في الإنتاج هو التصاعد مع توفر الغاز، حتى يتجاوز عرض الكهرباء الحاجة الحالية والمستقبلية للاستهلاك المحلي. وفي نفس الوقت ينبغي توفير الغاز للكهرباء والاستهلاك المنزلي والصناعات المحلية بكلفة الإنتاج الفعلية، وهذا يوفر دعماً للمواطن وميزة للصناعات المحلية.
على العموم، ينبغي تحويل وزارة الكهرباء إلى هيئة ممولة ذاتياً ابتداءً من العام ٢٠١٩، وتكون تسعيرة الكهرباء كافية لتغطية كلفة تطوير وإدارة الشبكة الوطنية التي تدفع كلفة الإنتاج للمستثمر وتجبي من المستهلك ما يغطي كلف الإنتاج والنقل.
بهذه الستراتيجية يكون العراق مهيئاً لأن يكون مصدراً للكهرباء، وهو عضو في الربط الإقليمي شمالاً وغرباً، وسوف يكون عضواً في الربط الإقليمي جنوباً. كل هذا سيجعل من العراق لاعبا مهماً في مستقبل الطاقة الكهربائية في الشرق الأوسط، بعد أن كان غارقاً في دوامة أسوأ عملية فساد وهدر وسوء إدارة في التاريخ.
إن قضية الكهرباء في العراق لا تتعلق بالمال، فقد تمّ هدر قرابة ستين مليار دولار لغاية الآن دون جدوى، وتغرق وزارة الكهرباء بالبطالة المقنعة من الأميين يتجاوز عددهم (١٢٠,٠٠٠)، وهي لا تحتاج لأكثر من ألفين من الفنيين والمراقبين. إذ أن حلّ مشكلة الكهرباء في العراق، مثل بقية مشاكل البلاد، هي في الإدارة وليس في المال.

* عضو مجلس النواب، رئيس لجنة النفط والطاقة النيابية السابق، رئيس مركز البحوث والدراسات العراقية (مبدع).

ينبغي أن تمضي وزارة الكهرباء بجرأة، خدمة للمصلحة العامة، نحو الجباية الشاملة للكهرباء، فما يكلف صفراً يتحول الطلب عليه إلى التبذير الفلكي، وهذه قاعدة اقتصادية معروفة، فلا ترشيد للكهرباء دون أن يكون لهذه السلعة كلفة معقولة.
وعلى العموم، ينبغي أن تكون ستراتيجية العراق الكهربائية في الإنتاج هو التصاعد مع توفر الغاز، حتى يتجاوز عرض الكهرباء الحاجة الحالية والمستقبلية للاستهلاك المحلي. وفي نفس الوقت ينبغي توفير الغاز للكهرباء والاستهلاك المنزلي والصناعات المحلية بكلفة الإنتاج الفعلية، وهذا يوفر دعماً للمواطن وميزة للصناعات المحلية.